

المواكبة الاقتصادية

"خطة جمعية المصارف للتعافي الاقتصادي"¹

الموضوع

طرحت جمعية مصارف لبنان في أيلول الماضي ما سمته "خطة التعافي الاقتصادي"، بات من الواضح أن الجمعية تحاول دفع الخطة بعيداً عن المصارف، وهذا ما يظهر بصورة واضحة في تهميش عملية إعادة الهيكلة التي أُدرجت في بند متأخر (رقم 30 من أصل 36 بند إصلاحي) وفي فقرات قليلة. وبرزت محاولة لتكريس سرديات عدّة أبرزها:

1. إن الأزمة التي يعانيها لبنان مردّها إلى توقف الدولة عن سداد ديونها في آذار 2020. مع العلم أن هذه الأزمة هي في حقيقة الأمر وليدة سياسات مصرف لبنان وهندساته المالية التي أثّرت المصارف التجارية بواسطتها على حساب المال العام. ولم تعد تنفع معها كل مؤتمرات التمويل الدولية من باريس 2 إلى باريس 4 وما بينهما في إعادة تعويم البلاد ماليًا.

2. يُلاحظ في التقرير أن موضوع إعادة هيكلة القطاع المصرفي ليس أولوية الآن، بل هو في أدنى سلم أولويات المصارف. علماً أنه يستحيل إعادة النشاط الاقتصادي إلى دورته الطبيعية من دون إعادة هيكلة القطاع المصرفي وتصويب دوره بما يخدم هذا النشاط. وبذلك تحاول المصارف التهرب من إستحقاق تحمّل قسطها من خسائر أية عملية محتملة لإعادة الهيكلة في إطار (Bail-in).

3. لم تختلف خطة المصارف الجديدة عن سابقتها مع تغيير شكلي في العناوين. ففي خطتها السابقة طرحت الجمعية إنشاء صندوق تحت عنوان: "صندوق حكومي لإطفاء الدين العام" الذي يقوم بإصدار سندات دين طويلة الأجل ومنتجة للفوائد بقيمة 40 مليار دولار (مقومة بالدولار) من أجل تسوية نهائية للدين السيادي لدى مصرف لبنان، فينتقل الدين من مصرف لبنان إلى الصندوق وفي المقابل تشطب الحكومة كل الدين المحمول من مصرف لبنان. أما الخطة الحالية للمصارف فقد تخلّت عن فكرة الصندوق وقامت بطرح ما يُسمى "الشركة اللبنانية للإستثمار" والتي تقوم بإدارة أصول الدولة، على أن تستخدم عائدات الشركة في إطفاء التزامات الدولة تجاه مصرف لبنان، وبالتالي إعادة الملاءة لميزانيته.

4. يُلاحظ اقتراح زيادة الضريبة على القيمة المضافة من 11٪ إلى 16٪. فيما بقيت الضرائب على الشركات على حالها، ولم تُذكر الضريبة الموحدة على الدخل.

* تعنى برصد أهم ما ورد من دراسات وبرامج وتقارير اقتصادية منشورة.

¹ تقرير غير منشور وغير مكتمل، ومُدّبل بأنه سري، أيلول 2021.

القسم الثاني: إصلاحات أخرى يجب أخذها في الاعتبار بالنسبة للرؤية المتوسطة والطويلة المدى للبنان
ويضم هذا القسم حوالي أربعة وعشرين بنداً إصلاحياً، من رقم 13 وحتى 36، أما البنود المتعلقة بالمصارف والرقابة عليها فتقتصر على البندين رقم 30 و31 ما يعني إن إعادة رسملة المصارف وبالتالي عودة نشاطها مشروط بتحقيق كل الإصلاحات السابقة المذكورة أعلاه.
وفي ما يلي سنقوم بعرض عناوين الإصلاحات التي طرحتها جمعية المصارف مع تنفيذ لأبرز الإصلاحات التي لها علاقة بالأزمة المالية الحالية.

أعدت جمعية المصارف في لبنان خطة لتعافي الاقتصاد مؤلفة من قسمين هما كالآتي:

القسم الأول: إجراءات على الحكومة الجديدة إتخاذها في المئة يوم الأولى من عملها
شمل هذا القسم اثنا عشر بنداً إصلاحياً، تتراوح أولوياته بين فوري وقصير الأجل. وبحسب الجمعية يمكن الانتهاء من هذه الإصلاحات ذات الأولوية أو إطلاقها على الأقل قبل الانتخابات المقبلة، تجنباً لإضاعة المزيد من الوقت على أسس سياسية.

الجدول رقم 1: الإصلاحات المطروحة في خطة جمعية المصارف للتعافي الاقتصادي

درجة الأولوية	الإصلاحات المطلوبة من الحكومة خلال المئة يوم
فوري	1. التفاوض مع صندوق النقد الدولي أ. إقرار قانون "تقييد حركة رأسمال" ب. استعادة ملاءة مصرف لبنان، المقرض الأول للدولة، الذي تدهورت نوعية موجوداته نتيجة تخلف الحكومة اللبنانية عن دفع ديونها. ج. إعادة هيكلة الدين العام إلى مستويات أقل من 100٪ نسبة الدين العام إلى الناتج خلال مدة عشر سنوات. د. توحيد أسعار الصرف وهو هدف يجب تحقيقه خلال 18 شهراً، توحيد سعر الصرف لن يكون ممكناً ما لم يتم التفاوض على برنامج مع صندوق النقد الدولي مصحوباً بحزمة تمويلية. أثنان من المتطلبات المسبقة قبل توحيد سعر الصرف هما إعادة هيكلة الدين العام والمالية العامة على مسار مستدام مع استعادة ملاءة مصرف لبنان وقدرته على تنفيذ السياسة النقدية.
فوري	2. إعادة إعمار وإصلاح مرفأ بيروت
فوري	3. سن القوانين المتعلقة بالحكومة والنزاهة
فوري	4. إصلاح شبكات الأمان الاجتماعي -1 تخصيص ميزانية إضافية لبرنامج دعم الأسر الأكثر فقراً
قصير الأجل	5. إصلاح النظام الجمركي الحالي
قصير الأجل	6. إصلاح البنية التحتية
قصير الأجل	7. إصلاح شبكات الأمان الاجتماعي -2
متوسط الأجل	8. إصلاح كهرباء لبنان

درجة الأولوية	الإصلاحات المطلوبة من الحكومة خلال المئة يوم
متوسط الأجل	<p>9. ضبط المالية العامة – زيادة الإيرادات</p> <ul style="list-style-type: none"> - زيادة الضريبة على القيمة المضافة من 11% إلى 16%. - زيادة ضريبة الدخل على أرباح رأسمال من 10% إلى 15% وضريبة الدخل على الفائدة من 10% إلى 12%. - إدخال ضريبة ثروة لمرة واحدة تُفرض على الثروة الخاضعة للضريبة (بما في ذلك العقارات والأصول المالية والأصول المتنقلة) على مستوى معين من الثروة. ويجب الترويج لهذه الضريبة على أنها بمثابة واجب وطني، والتأكيد على طبيعتها غير المتكررة والاستثنائية، مع توفير أعلى درجة من الوضوح فيما يتعلق بكيفية صرف الإيرادات المتأتية منها. يجب أن يكون معدل الضريبة نسبياً ويتراوح بين 1% و 3%.
قصير الأجل	<p>10. ضبط المالية العامة- تخفيض النفقات</p> <p>تنفيذ إصلاح قطاع الكهرباء، مما يؤدي إلى إلغاء جميع الدعم المالي الذي تقدمه الدولة لكهرباء لبنان ("مؤسسة كهرباء لبنان") بحلول عام 2024:</p> <ul style="list-style-type: none"> - الإجراءات الهادفة إلى تخفيض فاتورة الأجور والمتعلقة بتجميد عدد العسكريين. - مراجعة التقديمات المتاحة للعسكريين رفيعي المستوى. - مراجعة وتنفيذ الإجراءات المتعلقة بالتقاعد العسكري. - مراجعة شاملة للإنفاق عبر جميع إدارات الحكومة المركزية والشركات المملوكة للدولة بهدف تحقيق وفورات لا تقل عن 0.5% من الناتج المحلي الإجمالي.
قصير الأجل	<p>11. إعادة هيكلة الدين العام</p> <p>أ. الدين الداخلي</p> <ul style="list-style-type: none"> - لا إعادة هيكلة للدين اللبناني بالعملة المحلية. - إنشاء الشركة اللبنانية للاستثمار التي تمتلك أصول الدولة، وستبقى الدولة مالكة، المسؤولة عن إدارة الأصول لتعظيم تسهيلها لإبراء ذمة مصرف لبنان من جميع مطالبات القانون اللبناني المرفوعة ضد الحكومة اللبنانية. وآلية عملها كالآتي: - إصدار 100% من الأسهم العادية لشركة إلى الحكومة اللبنانية مقابل ملكيات لبنان من شركات وعقارات وأراض ساحلية. - إصدار 100% من الأسهم الممتازة التي لا تتضمن حق التصويت من الشركة لمصرف لبنان مقابل إبراء الذمة الكاملة والنهائية لجميع دعاوى القانون اللبناني ضد لبنان التي يحتفظ بها مصرف لبنان يجب أن يبدأ التنفيذ الفعلي للشركة اللبنانية بتقييم واضح لقيمة أصول الدولة. <p>ب. الدين الخارجي</p> <ul style="list-style-type: none"> - يجب إعادة هيكلة الدين العام الخارجي والبلغ قيمته حوالي 30 مليار دولار عبر إجراءات تشمل مزيج من الاقتطاع، تمديد المهل تخفيض الفوائد. - يتمثل المبدأ التوجيهي لإعادة هيكلة ديون القطاع العام في ضوء المسار المتفق عليه لنسبة الدين إلى الناتج المحلي لمستويات أقل من 100% في غضون 10 سنوات.
قصير الأجل	<p>12. تبسيط الإجراءات لبدء الأعمال التجارية</p>

إصلاحات أخرى يجب أخذها في الاعتبار بالنسبة للرؤية المتوسطة والطويلة المدى للبنان	
دعم الأعمال	
متوسط الأجل	13. تنشيط سلسلة القطاع الزراعي
متوسط الأجل	14. إصلاح قطاع الاتصالات
متوسط الأجل	15. تبسيط متطلبات تصاريح البناء
طويل الأجل	16. سهولة تسجيل الملكية الخاصة
طويل الأجل	17. تعزيز الحوكمة القطاع غير المالي
طويل الأجل	18. ترسيخ لبنان كإقتصاد معرفي
دعم الأسر	
متوسط الأجل	19. إصلاح القطاع الصحي
متوسط الأجل	20. تخفيض الإقتصاد غير الرسمي
متوسط الأجل	21. إصلاح سوق العمل
طويل الأجل	22. إصلاح قطاع التعليم
طويل الأجل	23. تعزيز برامج التمويل المصغر
طويل الأجل	24. إصلاح قطاع المياه في لبنان
طويل الأجل	25. إصلاح إدارة النفايات الصلبة
وصل لبنان مع العالم	
متوسط الأجل	26. تأجيل دفع الضريبة او الإعفاء منها في قطاعات استراتيجية
متوسط الأجل	27. تعزيز الدعم المالي لأنشطة التصدير
طويلة الأجل	28. وضع سياسة صناعية استباقية
طويل الأجل	29. تطوير القطاع السياحي

إصلاحات أخرى يجب أخذها في الاعتبار بالنسبة للرؤية المتوسطة والطويلة المدى للبنان	
إعادة الثقة للقطاع المالي	
متوسط الأجل	<p>30. تدعيم القطاع المصرفي</p> <p>أدى ضعف ميزانيات الحكومة للبنان وتقييد السيولة إلى تقييد قدرة القطاع المالي على المساهمة في التعافي.</p> <p>- يجب أن تكون إعادة رسملة المصارف القابلة للاستمرار ودمج / حل تلك المصارف الضعيفة من أجل تحريك عجلة إصلاح القطاع المصرفي.</p> <p>- ستحتاج المصارف اللبنانية إلى إعادة تركيز نشاطها في تمويل نشاط القطاع الخاص، مع التركيز بشكل خاص على الأعمال التجارية عالية النمو والمدرة للدولار.</p> <p>- تحتاج المصارف اللبنانية إلى تنويع عروض منتجاتها على غرار الخدمات المصرفية الشاملة، وتحديداً إضافة تمويل الشركات، وتمويل المشاريع، وتوريد التمويل الاستهلاكي، وأنشطة أسواق رأس المال الأخرى.</p>
طويل الأجل	<p>31. مراجعة الإطار الرقابي للقطاع المصرفي</p> <p>تحديث مراجعة سابقة لأطر حوكمة المصارف اللبنانية، لا سيما على مستوى مجالس الإدارة والإدارة العليا والمخاطر وأطر التدقيق الداخلي وجودة الإفصاح.</p> <p>- مراجعة التعاميم المتعلقة بالحوكمة الصادرة عن مصرف لبنان وإنشاء قانون موحد لحوكمة المصارف ليتم تطبيقه على أساس الإمتثال أو التفسير مع وجود بعض القواعد الإلزامية لتكوين المؤسسات.</p> <p>- مطالبة المصارف بمراجعة أطر الحوكمة لديها بهدف مواءمتها مع التوصيات الجديدة في القانون الجديد للحوكمة.</p> <p>-مراجعة ترتيبات الرقابة وتقسيم المسؤوليات بين مصرف لبنان ولجنة الرقابة المصرفية وتماشياً مع المعايير الدولية.</p>
طويلة الأجل	32. إعادة هيكلة الأسواق المالية اللبنانية
تحسين الحوكمة العامة وتحقيق التوازن في موازنات الحكومة ومؤسساته	
متوسط الأجل	33. الإنضمام إلى مبادرة استرداد الأصول المنهوبة
متوسط الأجل	34. إصلاحات بنوية في المالية العامة
طويل الأجل	35. إعادة هيكلة مجلس الإنماء والإعمار
طويل الأجل	36. مراجعة حوكمة المؤسسات المملوكة للدولة